إصدار 103 أحكام قضائية لقضايا فساد خلال الربع الأول للعام الحالي

كتب| محمد العزيزي

أصدرت محكمة الأموال العامة الابتدائية بأمانة العاصمة 103 حكم قضائي خلال الربع الأول للعام القضائي الحالي (1434)هجرية ؛وذلك في قضايا متنوعة كانت منظورة أمام المحكمة تمس المال العام حيث استعادت إلى خزينة الدولة من خلال هذه الأحكام مبالغ كبيرة حسب الإحصائية الصادرة عن المحكمة والتي حصلت الثورة على نسخة منها .

وكشفت الإحصائية أن قضايا المشمولة بالأحكام الصادرة كانت تزوير المحررات الرسمية و السرقة و الاعتداء على ممتلكات الدولة و الأوقاف هي من أكثر القضايا التي صدرت فيها أحكاما قضائية

وأوضح القاضي رضوان النمر رئيس محكمة الأموال العامة الابتدائية بالأمانة أن قضايا الاعتداء على حرمة الوقف وتزوير المحررات الرسمية والاختلاس تصدرت عدد القضايا الواردة إلى المحكمة خلال الأشهر الماضية من العام الحالي مؤكدا في تصريح للصحيفة إلى أن المحكمة وردت إليها 108 قضايا فساد ؛ و أنها تنظر في 347 قضية ..مشيرا إلى أن المحكمة ستبذل جهودا كبيرة لانجاز كل القضايا التي استكملت المحكمة جلساتها فيها إلى جانب الإسراع في القضايا التي تنظر فيها المحكمة ..

لأجل المال.. ربيب يقتل ربته

محمد العزيزي

ضربها بالفأس بمؤخرة رأسها فخرت على الأرض مغشيا عليها؛ فنادى صديقه المنتظر خارج المنزل لينجزا المهمة.. سمير البالغ من العمر 21 عاما كان ومنذ صغره يعيش في منزل خالته "نعمة" القريب من منزل والده. نعمة المغدور بها 55- عاما- تزوجت وهي في العشرينيات من عمرها، لكنها لم تتفق مع زوجها في إكمال المشوار في الحياة الزوجية ولم تكمل خمس سنوات من تلك الزيجة الفاشلة، لتعود إلى منزل والدها وتبدأ حياة جديدة يطغى عليها جانب الاستقلالية والاعتماد على الذات..

استهلت نعمة مشوارها العملي بشراء القات من قريتها وبيعه في سوق المديرية القريب من القرية، لم يمر سوى عام واحد لتأسس منزلا مستقلا عن منزل والدها، أصبحت تتنافس مع امرأتين وعدد من الرجال في تجارة القات، تشتريه من القرية والقرى المجاورة وتبيعه كالعادة في السوق، توسع نشاطها إلى شراء واستئجار الأرض في القرية خاصة تلك المزروعة بالقات، امتلكت الأبقار والماعز والأغنام تربيتها بمساعدة نساء من القرية بمقابل مادي.

كان سائق الصالون موديل 86 ينتظر نعمة أحد زبائنه الرئيسيين صباح كل يوم وبخاصة خلال موسم الصيف والربيع حين تتزايد طلعات أغصان القات وقطفه، كون القات في هذه المنطقة الجبلية يقل إنتاجه خلال الجفاف والشتاء، لم يكن هذا نشاطها الوحيد بل أصبحت من تجار المنطقة فقد أسست حانوتاً بقالة وخصصت جزءاً من منزلها للحانوت القريب من الطريق الرئيس للقرية، بمعنى أن الحانوت على شارع رئيسي، أخت نعمة جاءت إليها معاتبة أختها من تجاهلها وأولادها لمساعدتها وعدم الاستعانة بأولادها الستة وبناتها الثلاث بدلا من الاستعانة بأبناء القرية، قالت لها لا أريد منهم أحدا لأنهم مشاغبون إلا إذا كان الولد سمير فهو أهدأ إخوانه ويسمع الكلام، فقالت خذيه ويبقى عندك تأنسين به.

انتقل سمير -8 سنوات- إلى منزل خالته وكان قد أتم الصف الثاني الابتدائي، وساعد خالته نعمة في الحانوت وكانت توكل إليه متابعة الأغنام والماعز في بعض الأحيان، أكمل سمير الإعدادية والثانوية وهو رفيق خالته في بعض أنشطتها التجارية والزراعية والعملية، كان سمير يعتبر خالته بمثابة الأم والأب بالنسبة له، وهي أيضا تعده بمثابة الابن الذي لم تنجبه.. فكل أبناء القرية ينادونه ابن الحجة نعمة ولذلك تحمست خالته لأن يتعلم ويأخذ شهادة عليا لا تقف عند البكالوريوس وإنما الدكتوراه فهو ابن الحجة نعمة صاحبة الجاه والصيت، سلمت له وهي تودعه مائة ألف ريال مصاريف الجامعة للأشهر الأولى من العام الجامعي.

انتقل سمير ابن الحجة نعمة إلى المدينة تحقيقا لرغبة أمه أو خالته، بعض الشباب من أبناء القرية يتمنون أن يكونوا أبناء الحجة نعمة التي وهبها الله نعمة العيش الرغيد.. أما البعض الآخر من الشباب فكانوا يتمنون لو هي أنجبت بناتاً ليتالوا شرف النسب والصهر، أما النساء فيغبطن الحجة نعمة للثراء والمال الذي تمتلكه فيداها وعنقها وصدرها مكسوة بالذهب غير ذلك المكنوز والفلوس والتجارة واحترام الناس لها وإن كان مبنياً على مكانتها المالية، لا يوجد منزل ولا أسرة إلا وهي مديونة للحجة نعمة أو مقترضة منها.

سمير كان يزور القرية وخالته نهاية كل شهر ويأخذ مصروفه ويعود إلى المدينة لمواصلة الدراسة الجامعية، كان يغادر القرية صباح السبت ويحمل معه كمية من القات له ولزملائه؛ كان يعيش مع زملائه في منزل "عزوبية" شباب، لكنه محسود منهم فهو لا يلقي للمال بالا لا يهم ما يسرق عدّاً كباقي الزملاء إن نفد عليه التمويل فهناك من يضخ المال.

سأله زملاؤه عن كفيله ومن يوفر له المال، بكل فخر شرح ابن الحجة نعمة مصادر إدرار المال عليه، قال لهم إن خالته تساوي عشرة من الرجال ولديها من الثروة الكثير، التصق بعض زملائه به لأنه يعتبر بالنسبة لهم الصيد الثمين فهو يصرف عليهم جزءاً من المال، حتى بدأت صحبة الكأس والانحراف، سمير لم يعد يتعاطى القات بل والخمور أيضا وأشياء أخرى أخذته وأصدقاءه إليها وصار مدمناً ومولعياً، نسي كل شيء تربطه بالأخلاق وعادات القرية، وصار شخصاً آخر منحلاً، الحجة نعمة شعرت بأن سمير لم يعد سمير ابن القرية ولم تعد الحجة نعمة تستطيع تغطية تكاليف مصروفه الشهري كالعادة، ما الذي اختلف.. صارحته أين تذهب بالفلوس؟ تخاطبه: ما أنفقته عليك يمكن أن نعمل به مشروعاً تجارياً أو معمارياً في المدينة!!!!. شددت عليه وهي تعطيه المال بأنه إذا لم يحرص ويقتصد فسوف تمنع عنه المصروف وبشكل نهائي إذا ظل على هذه الحال.. ما هي إلا أيام وهو يتصل بها أنه يحتاج إلى مبلغ كبير ويجب أن ترسل به سريعا، رفضت وصرخت عليه مؤكدة له أنها قررت إيقاف التمويل والدعم حتى تتأكد أين تذهب كل الفلوس التي تعطيها له.

بعد تلك المكالمة الهاتفية غاب سمير نحو شهر كامل وهو في حالة فقر مدقع لا يملك ريالاً واحداً، كان يتحبط وكأن قد أصابه المس جاءت مشورة أصدقائه الذين يعلمون ثراء الخالة نعمة بأن يسطو على المال قبل أن يذهب بعيدا عنه وبالذات في حال موتها، تشاوروا في الأمر وكان القرار سرقتها وأخذ ما يمكن حمله، غادر سمير المدينة برفقة زميله إلى القرية التي لم يصل إليها إلا في تمام الساعة الثامنة مساء فقد مكثوا بعيدا عن القرية حتى دخل الليل وظلامه.. طرق الباب، أمه وخالته تفتح له الباب وتخاطبه بلهجة قوية وتقول لقد غيرتك المدينة يا سمير، لم تعد سمير قبل عامين!! ماذا جرى لك؟ ساعتان من الحوار والشد والجذب.. رغم كل ذلك قالت له أتريد عشاء؟ قال: نعم.. ذهبت لتحضر له العشاء، دقائق وجاءت بالعشاء.. طرحت له سفرة العشاء وعادت إلى المطبخ لتأتي بالشاي، وقبل أن تذهب الحجة نعمة لإحضار الشاي باغتها ابن أختها سمير بضربة بالفأس على مؤخرة رأسها فأرداها مغشياً عليها على الأرض ساكنة لا تتحرك، فتح الباب ونادى صديقه.. أكمل جريمته بمساندة صديقه بذبحها والإجهاز عليها، أكمل العشاء هو وصديقه، ثم فتشا البيت وزواياه أخذا الذهب وكسرا الشنطة أو الحقيبة الحديدية واستوليا على المال.

لم يكتف سمير بارتكابه هذه الجريمة بل قام بتقطيع القدمينَ والكف والذراع، وكأنة ينفذ حد الحرابة عليها، وجمع أعضاء جسد الحجة نعمة في كيس "شوالة" ورمى بها في سائلة القرية مجرى السيول وأقفل المنزل. وغادر سمير وصديقه إلى المدينة سيراً على الأقدام متجاوزاً القرى والجبال والوديان حتى وصلا الطريق الإسفلت الذي يربط القرية بالمدينة.. وذلك لتنفيذ رغبتهما للاستمتاع بأموال نعمة التي جمعتها طوال حياتها..

زكية 60 عاما تعمل مع نعمة منذ حين في تربية المواشي وتساعدها في أعمال الزراعة، جاءت باكرا لكن الباب مغلقا، انتظرت.. بعد نصف ساعة جاء سائق الصالون كالعادة للاتجاه نحو السوق، لم يجد سوى زكية هناك تنتظر.. أين نعمة؟ لا أحد يجيب.. الساعة السابعة صباحا وليس من عادة نعمة التأخر إلى هذا الوقت الباب مغلق.. أين هي؟ سألوا عنها كل أقربائها.. لا أحد يعلم، الأغنام والماعز تصرخ من داخل المنزل، فهي من تعلم مصير نعمة، قررت أختها -أم المجرم- وأقرباء نعمة كسر الباب وإخراج الماشية والسؤال عنها لعل وعسى أن تظهر.. أخرجت الماشية وإذا بمن دخل البيت يرى الدماء تملأ صالة البيت.. تأكد الجميع أن نعمة جرى لها شيء، احتشدت القرية وأبناؤها بحثاً عن تاجر القرية وسيدة أعمالها، أبلغ شيخ القرية، الجميع يبحث.. في تمام الساعة الـ11 صباحا شاهد أحد الشباب الشوالة في السائلة وهو ملطخ بالدماء، صاح مناديا شوالة مملوءة بالدماء اكتظ الناس وفتحت الشوالة وإذا بها أشلاء ودماء الحجة نعمة.. الجميع توارى للخلف أحدهم اقترح عدم المساس بها حتى استدعاء الأمن لمعرفة سبب قتلها ومن الفاعل.. اتصل البعض بسمير ليعلمه أن أمه أو خالته قد قتلت إلا أن تلفونه كان مغلقا.. حضر شيخ القرية وجاءت سيارة الأمن لمعاينة الجثة وبدأ التحقيق حول مقتل السيدة نعمة.. الجميع شهد بأن المجني عليها ليس لها أعداء فهي محبوبة لدى الجميع.. سأل رجال الأمن من يتردد عليها.. كانت الإجابة أقاربها ومن يساعدها من النساء وسائق السيارة، وأن لها ابن أخت يدرس في الجامعة.. جمع الأمن المعلومات لكنه لم يصل إلى شيء، حقق مع من يشتبه بهم، إلا سمير الذي علم بعد يومين أن نعمة قتلت من أحد أصدقائه في القرية، أغلق سمير تلفونه ولم يأتِ ليعزي والدته وأقرباءها، الأمن هو الآخر يبحث عن سمير ويتصل به وتلفونه مغلق.. ما الأمر الكل يتساءل أين سمير بمن فيهم أم سمير؟ دارت الشكوك حول سمير.. الجميع يبحث عن سمير أهله، وكذلك الأمن يبحث.. دلت المعلومات للأرض عن مسكن سمير لكنه غير موجود فهو يعيش هذه الأيام في أحد فنادق المدينة برفقة صديقه وشلت الأنس.. ذهب سمير بعد أسبوعين من ارتكابه الجريمة إلى أحد محلات الذهب لبيع أحد "شوالي "خلخال الذي ثمنه الصائغ بـ90 ألف ريال.. باع الخلخال وانصرف إلى سكنه ليأخذ بعضا من الملابس ليقع في تلك اللحظة في قبضة الأمن الذي كان يترصده ويبحث عنه.. وفور وصول سمير إلى غرفة الأمن اعترف بكل شيء وبكل التفاصيل، وما يزال سمير إلى اليوم يقبع في السجن ويحضر جلسات المحكمة ينتظر شرع الله فيه.

توجيه رئيس الجمهورية للحكومة والداخلية بشأن إيجاد سجل مدني.. هل سيلقى التنفيذ؟!

تقرير/ وائل شرحة

ركز رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي خلال افتتاحه المؤتمر الثاني والعشرين لقيادة وزارة الداخلية الثلاثاء الماضي على ضرورة إنشاء الرقم الوطني والسجل المدني, والذي في حال تنفيذه سيعمل على حل الكثير من المشاكل الأمنية والإدارية والمالية وسيغلق الكثير من بؤر الفساد المنتشر والمستشري وسط الأجهزة المدنية والأمنية والعسكرية.. وأهاب الأخ الرئيس في كلمته بجميع الجهات المعنية بسرعة تنفيذ السجل الرقمي الذي يبدأ من الميلاد وينتهي بوفاة الشخص.

"الثورة" تناولت على صفحات قضايا وناس خلال الشهرين الماضيين يناير وفبراير من العام الجاري وشهري أكتوبر وسبتمبر من العام الفائت قضايا ومشاكل السجل المدني والأضرار والكوارث الناتجة عن غياب سجل مدني حديث إلكتروني دقيق.. ونشرت الصحيفة عدداً كبيراً من الاستطلاعات والتحقيقات واللقاءات والأخبار الخاصة بالسجل المدني وما يعانيه من إهمال وافتقار للجانب المادي لتنفيذ السجل الرقمي.

فقد كانت الحلقة الأولى حول شهادة الميلاد ونتائج إهمالها وأسباب عدم اهتمام المواطنين على الحصول عليها وكذا الإجراءات شبه الروتينية للحصول عليها.. أما الحلقة الثانية فقد ناقشت قضية عدم امتلاك اليمن إحصائيات دقيقة ومركزة لعدد الوفيات والتي أرجعت مصلحة الأحوال أسباب ذلك إلى عدم وجود تنسيق بينها وبين الجهات المختصة كوزارة الصحة والأوقاف.

وبالنسبة للحلقة الثالثة والأخيرة والتي أعدها مدير عام الشؤون القانونية والتفتيش بمصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني حذر فيها الحكومة من كارثة اندثار وتلف وانقراض السجل المدني التاريخي للبلاد.

ويعتبر السجل المدني العمود الفقري لأي دولة للنهوض التنموي وتحديد الخدمات الأساسية ومتطلبات الحياة للمجتمع.. والذي يعتمد عليه في إعداد العديد من الدراسات والبحوث العلمية حول العديد من المشاكل والقضايا والمجهولة أسبابها والتي حالت بين الوطن وبين المواطن.

والتفات رئيس الجمهورية لهذا الأمر في هذا الوقت يؤكد جدية القيادة السياسية في المضي قدماً نحو تنفيذ هذا المشروع الهام وإلى أهمية ما سيخلفه وجود هذا السجل من

نتائج إيجابية في ردم العديد من فوهات وبؤر الفساد في الكثير من مؤسسات الدولة.

إلا أن هناك تساؤلات عديدة يتداولها المواطنون في الشارع اليمني عن مدى استعداد الحكومة الداخلية ممثلة بمصلحة الأحوال المدنية لتنفيذ توجيهات الرئيس هادي بخصوص إيجاد سجل مدني حديث في ظل ما تعانيه المصلحة من شحة الإمكانيات البشرية والفنية وأوضاع مادية رديئة.

وبشأن ذلك حاولت الثورة أن تعرض تلك الأسئلة على رئاسة مصلحة الأحوال للبحث عن إجابات حقيقية من مصادرها الرسمية عن استعداد المصلحة لتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية..

في البداية ثمن رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني العميد الدكتور/ أحمد سف الحياني عاليا توجيهات رئيس الجمهورية الصريحة والواضحة في تنفيذ سجل وطني رقمي حديث تستفيد منه البلاد في العملية التنموية..لافتا إلى أن التوجيهات تتطلب من الحكومة والجهات المعنية والمصلحة على رأسها التحرك بسرعة لتنفيذ هذا المشروع الذي سيقدم خدمات عظيمة للبلاد، مؤكداً أن قيادة رئاسة المصلحة وفروعها بالمحافظات تبذل جهوداً جبارة لإيجاد السجل المدني, إذ عممت للبنوك المصرفية والبريد على عدم التعامل مع المواطنين وموظفي الدولة غير حاملي البطاقة الشخصية الآلية والرقم الوطني, وكذا على مدراء المدارس بعدم قبول أي طالب في المرحلة الثانوية ومن بلغ 16 من العمر, إلا بصورة من البطاقة الشخصية الآلية والرقم الوطني.

وقال الدكتور الحياني أن مصلحة الأحوال استكملت تدشين البطائق الشخصية الآلية والرقم الوطني بعموم المحافظات الجمهورية خلال الأعوام الثلاثة "2006,2007,2008"م..وكذا شهادة الميلاد بدأت إصدارها آلياً خلال شهر نوفمبر من العام الجاري بالأمانة وبعض فروعها بالمحافظات.

وحول شهادة الميلاد يقول العميد الحياني: وجه رئيس المصلحة الأسبوع الماضي مدراء عموم وفروع المصلحة بالجمهورية بالنزول الميداني إلى المدارس ومنح طلاب المرحلة الأساسية شهادة الميلاد مجاناً وكذا عدم قبول أي طالب بدون صورة شهادة الميلاد..مشيراً إلى أن قضية إيجاد سجل مدني يعتمد على تكاتف المجتمع وكافة الجهات الرسمية والخاصة بالإضافة إلى رفع وعي المواطن بأهمية الحصول على الوثائق الرسمية.. منوهاً بأن المصلحة ستكثف من جهودها خلال الأيام القادمة لإيجاد سجل مدني حديث ومتطور.

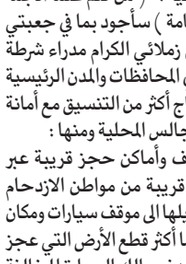

الأمن والمجتمع

عقيد / عبدالغني الوجيه

لن نعجز

هي المشكلة التي يعاني منها كل الناس , لم تخترع بعد السيارة التي تطير لذا فالجميع بحاجةٍ ماسة الى طريق خال من العقبات التي تسبب ازدحاماً يصل في بعض الاحيًان إلى درجة الاختناق المروري فنفقد بسببه حياة معسرة في الولادة أو مريض بجلطة أو حادث لم يستطع الوصول إلى مركز الإسعاف في الوقت المناسب فكان الإزدحام سببا في وفاته/ها , ومتى قلت خسائره فهي مؤثرة في كثير من الإحيان حتى أن بعض الناس يفقد صفقة تجارية تأخر عن موعد اجتماعها وآخر أقلعت رحلته الدولية قبل أن يصل إلى المطار , وبعملية حسابية بسيطة نجد الإزدحام المروري في أهون حالاته يكلف البلاد الكثير من العملة الصعبة قيمة ملايين اللترات من الوقود المحترق في مكائن المركبات نتيجة إوقات الانتظار الناتجة عن الإزدحام .

وإن وجدنا في الأحداث السياسية سبباً لبعض الاختلالات الأمنية فإننا لا نجد فيها مبرراً لحالات الاختناق التي تحدث في كثير من شوارع المدن ويفترض بشرطة السير أن تحافظ على أدائها في مختلف الظروف. دأبت في كتاباتي على التطرق إلى الحلول التي أراها ناجعة (من وجهة نظري وبحسب خبرتي في العمل الشرطي) للقضية التي أكتب عنها متمثلاً حديث النبي الكريم عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم الذي قال فيه : (من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة) سأجود بما في جعبتي من حلول أراها في متناول زملائي الكرام مدراء شرطة السير في أمانة العاصمة وفي المحافظات والمدن الرئيسية , وفي بعض الأحوال لا تحتاج أكثر من التنسيق مع أمانة العاصمة والمحافظات والمجالس المحلية ومنها :

أولاً : السعي لتوفير مواقف وأماكن حجز قريبة عبر استغلال كل قطعة أرض قريبة من مواطن الازدحام بالتنسيق مع ملاكها لتحويلها الى موقف سيارات ومكان حجز للسيارت المخالفة وما أكثر قطع الأرض التي عجز ملاكها عن البناء فيها , ويدفع مالك السيارة المخالفة أجرة بقائها في الموقف بحسب زمن الوقوف , ولو وجد المستثمرون مصداقية من الدولة في منع الوقوف الخاطئ لبادروا إلى بناء المواقف متعددة الطوابق والاستثمار فيها لأنها من المشاريع التي تدر أرباحا كبيرة.

ثانياً : العقوبة الآنية للمخالفين سبيل فعال ومجدي , ولذا أرى أن يتم استخدام أقفال العجلات لقفل اي سيارة يوقفها مالكها في مكان ممنوع الوقوف فيه ويتم قطرها (سحبها) فوراً الى أقرب موقف حجز, ولتفادي العجز في عدد سيارات القطر (الونشات) يفتح باب الترخيص للمواطنين للاستثمار في هذا المجال ويتم تغريم مالك السيارة المخالفة أجرة القطر لصالح مالك الونش عند سداد الرسوم .

ثالثاً : في الشوارع الكبيرة التي تسمح مساحتها بالوقوف الطولي يتم التنسيق مع جهة الاختصاص في أمانة العاصمة ومكاتب المحافظات بتركيب عداد عملة أمام كل موقف سيارة لتحصيل الرسوم على المركبات التي تحتاج الوقوف أمامها , ونكون بذلك قللنا مدة الوقوف لأن مالك المركبة سيدفع أكثر كلما طال وقت الوقوف وفي الوقت ذاته نضمن عائداً لخزينة الدولة.

رابعاً : التنسيق مع مكاتب الأشغال لوضع الشواخص المرورية وطلاء الشوارع بالألوان الفوسفورية التي تحدد اماكن عبور المشاة والخطوط المتصلة التي تمنع الانتقال خلالها عند الجولات والتقاطعات وغيرها من الشواخص الضرورية.

خامساً : نسبة من عائدات الرسوم المحصلة من عدادات الوقوف وأجرة عربات القطر وأجرة المواقف تصرف لأفراد وضباط شرطة السير على شكل حوافز ويمكن حينها تفعيل دور القوة البشرية المتوفرة .

سادساً : استغلال الممكن من التطور التقني كأن نزود رجال شرطة السير بأجهزة الهواتف الذكية والآيباد وغيرها لتصوير وتوثيق المخالفات والحوادث وربطها بشبكة المعلومات في ادارات شرطة السير وغلق المجال امام مجاملات (شطب الغرامات) التي هي سبب رئيسي لاستهتار كثير ممن يتعمدون المخالفات لانهم واثقون من التساهل في تسديد غراماتها .

ثم إن التنسيق المستمر مع مكاتب الأشغال سيمكن إدارات شرط السير من معرفة الشوارع التي سيتم إغلاقها وبالتالي تنسيق الخطوط البديلة وارشاد مستخدمي الطريق اليها , وفي كثير من الإجراءات السابقة فتح مجال لفرص عمل أمام الشباب اليمني في المواقف وعلى عربات القطر ولتحصيل رسوم عدادات الوقوف وما إلى ذلك .

لن نعدم الحلول إذا نحن أعملنا تفكيرنا, وسنعمل بالتأكيد إن أحبب كل منا عمله وقبل ذاك إن تذكرنا أن الله سبحانه هو الرقيب الأول علينا قبل رقابة المراقبين من بني البشر , وأرى أنه بمقدور المدراء المباشرين لشرطة السير تنفيذ الكثير من تلكم المقترحات دون وجود قيود قانونية بل ودون الحاجة إلى توجيهات وزير الداخلية أو غيره .

مع إصرارنا على النجاح فإننا أبداً لن نعجز .

همسة أمنية :

ربط حزام الأمان عنوان لثقافة سائق المركبة , فاجعلوا عنوانكم الإلتزام .

دام اليمن و دمتم بإذن الله سالمين .

قائد شرطة الدوريات الراجلة - سابقاً

alwajih@yahoo.com